ليميك، جوهاني (إستونيا)

[الأصل: بالإنكليزية]

السيرة الذاتية

التعليم

المؤسسة، التاريخ من – إلى، الشهادة (الشهادات) أو الدبلوم (الدبلومات)

الجامعة الأوروبية المركزية، ١٩٩٨ – ١٩٩٩،

شهادة الماجستير في العلوم السياسية (تخصص في الاقتصاد السياسي).

جامعة تارتو، ١٩٩٣ – ١٩٩٧

شهادة الباكالريوس في الإدارة العامة (تخصص في الاقتصاد العام)

المهارات اللغوية

اللغة	*القراءة*	*التحدث*	*الكتابة*[1]
الإستونية	اللغة الأم		
الإنكليزية	١	١	١
الروسية	٢	٢	٣
الفنلندية	١	٢	٢
الفرنسية	٥	٥	٥

العضوية في الهيئات المهنية

عضو مؤسس في اتحاد طلاب الإدارة العامة الاستونيين.

عضو في لجنة الميزانية والمالية في المحكمة الجنائية الدولية (منذ عام ٢٠٠٦).

الخبرة العملية

شغل منصب خبير تدريب رئيسي لدى شركة هيومان داينامكس (Human Dynamics)، (جرى العمل المضطلع به لدى وزارة المالية الكرواتية)، في كرواتيا (من تموز/يوليو ٢٠٠٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

---

[1] يشار إلى الكفاءة على مقياس من ١ إلى ٥ (١ – معرفة ممتازة و٥ – معرفة أساسية).

في إطار مشروع "تحسين إجراءات الميزنة"، قام بقيادة التدريب على تقدير الاحتياجات وتطوير برامج التدريب والمواد الدراسية وتقديم التدريب لوزارة المالية وموظفي الوزارات المختصة. وشارك في تأليف وتحرير دليل لإجراءات الميزنة والتخطيط وألّف دليل الرصد والإبلاغ.

مدير مراجعة الحسابات، مكتب مراجعة الحسابات الوطني في استونيا، استونيا (من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)

سيّر إدارة مراجعة الحسابات. وقام بالمراجعة المالية وبمراجعة الأداء، أثناء مراجعة حسابات وزارة المالية، ووزارة الشؤون الخارجية وديوان الدولة والهيئات التابعة لها والمؤسسات الدستورية (مكتب الرئيس ومستشار العدالة وديوان البرلمان والمحكمة العليا ومصرف استونيا). وتولى تنظيم مراجعة حسابات الحكومة برمتها وإصدار تقرير توجه الاتحاد الأوروبي وهو ملخص تحليلي لجميع التقارير الصادرة عن نتائج مراجعة استخدام أموال الاتحاد الأوروبي في استونيا لفترة محددة وتقييمها ورصدها (مثل المنظور المالي للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦).

مدير مراجعة الحسابات، مكتب مراجعة الحسابات الوطني في استونيا (من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)
مراجع أقدم للحسابات، مكتب مراجعة الحسابات الوطني في استونيا (من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

قاد فرقاً صغيرة وأدارها لإجراء مراجعات للأداء في وزارات العدل والداخلية والدفاع. وراجع جانب "قيمة النقود" في نفقات الحكومة (معايير الفعلية والفاعلية). وتولى تقديم مقترحات إصلاحية لتحسين أداء الوزارات المعنية (من حيث التشريع وتنظيم الحكومة والإستراتيجيات والتمويل وما إلى ذلك). وعضو في الفريق الداخلي المسؤول عن الإشراف على استخدام أموال الاتحاد الأوروبي في استونيا.

إدارة ميزانية الدولة، نائب المدير، وزارة المالية الإستونية، استونيا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ – أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)

وضع نظام التخطيط الإستراتيجي للحكومة المركزية وربط بينها وبين عملية وضع الميزانية. وقاد فريق الخبراء الذي صاغ مرسوم التخطيط الإستراتيجي. ووضع إطاراً متوسط الأجل للإنفاق وإجراءات التخطيط الإستراتيجي الشامل ووضع الميزانية له والإبلاغ عنه ووضع إطاراً لتطوير تدابير الأداء لجميع الوزارات. وتعاون مع خبراء دوليين في وضع دليل للتخطيط الإستراتيجي.

ووضع ونفّذ برامج تدريبية لجميع الوزارات والوكالات فيما يتعلق بالإصلاح. وشارك في تنسيق تطوير معايير الخدمة العامة لجميع المؤسسات الحكومية. وأسدى المشورة للمؤسسات الحكومية بشأن المنهجية (وفقاً للمبادئ التوجيهية المنهجية التي وضعتها وزارة المالية) التي عليها أن تتبعها في صياغة مواثيق الخدمات، وذلك لإعادة هيكلة الإجراءات التي تتبعها في تقديم الخدمات ولإعادة تنظيم آلية التواصل مع الزبائن وقنوات تقديم الخدمات ولتقديم حلول الحكومة الإلكترونية وكيفية إدراج النهج الموجه نحو الزبائن في الإدارة الإستراتيجية للتنظيم عن طريق إدخال نماذج للإدارة مثل السجل المتكامل لقيام الإنجاز وإطار التقييم المشترك.

ووضع سياسات وإحصاءات الأجور للقطاع العام لجعل المقارنة بين الأجور أمراً ممكناً. وقاد فريق الخبراء الذي صاغ ترتيباً جديداً للأجور في الوظائف الحكومية في قانون الخدمة في الوظائف الحكومية. ومثّل وزارة المالية في المفاوضات الخاصة بالأجور مع نقابات العمال المركزية.

وعمل مديراً للمشروع المحلي "تحسين أداء القطاع العام في استونيا ولاتفيا ولتوانيا" الذي تموله وزارة التنمية الدولية.

المدير بالنيابة، مكتب الإدارة العامة، ديوان الدولة الإستونية، استونيا، (تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

أدار عمل مكتب الإدارة العامة وكانت مهمته الرئيسية هي إعداد وتنسيق تنفيذ البرنامج الحكومي لإصلاح الإدارة العامة. وأشرف على إصلاحات الميزنة التي يوجهها الأداء وإصلاحات الحكومة المركزية واستعراض وظائف حكومات المقاطعات وتفويض مهام عامة لمستويات أدنى في الحكومة وتطوير معايير الخدمة لكبرى الخدمات العامة وآليات تقديم مشورة للزبائن ووضع معايير الأداء لدعم فعالية تقديم الخدمات، وأدخل نظام تقديم الخدمات عن طريق المراكز الشاملة والمراكز العامة الإلكترونية.

مستشار، مكتب الإدارة العامة، ديوان الدولة الإستونية، استونيا (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

أعدّ البرنامج الحكومي لإصلاح الإدارة العامة ونسّق تنفيذه. ونظّم اجتماعاً كل أسبوعين بين مدير المكتب ورئيس الوزراء لمناقشة استراتيجيات ومهام الإصلاح. وأبلغ الشركاء الرئيسيين (وزارات المالية والعدل والداخلية) في برنامج الإصلاح وأشرف على التقدم الذي أحرزوه في تنفيذ البرنامج. وقدّم الدعم للجنة الحكومية لإصلاح الإدارة العامة التي تتكون من الوزراء الرئيسيين، لتناقش القرارات الكبرى وتقترحها على مجلس الوزراء. وعضو في الفريق العامل المشترك بين الوزارات الذي أعد بوابة إلكترونية للمواطنين (www.eesti.ee) وهي صفحة على شبكة الإنترنت للوقوف على احتياجات المواطنين وميولهم بشأن خدمات عامة معينة، ولتسجيل شكاوى الزبائن وردودهم ولتقديم المعلومات للمواطنين بشأن الخدمات العامة.

ونسّق برنامج تحسين أداء القطاع العام في استونيا ولاتفيا ولتوانيا الذي تموّله وزارة التنمية الدولية

مدير برنامج، المعهد الإستوني للإدارة العامة، استونيا (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ – آب/أغسطس ١٩٩٨)

أعاد ترتيب المواد الدراسية وجمعها لوضع برنامج شامل لكفاءة كبار الموظفين المدنيين. وشملت هذه المواد القانون والاقتصاد والسياسة العامة وتكنولوجيا الاتصالات في الإدارة العامة والتسيير الإداري. وقام بتدريس مواد دراسية عن مجتمع المعلومات وكان عضواً في الفريق العامل المعني بالتخطيط الإستراتيجي التابع للمؤسسة.

ووضع إستراتيجية جديدة لخدمة الزبائن تضمنت وضع آليات لجمع الردود عن طريق الدراسات الاستقصائية ومؤشرات الأداء الخاصة بكل الوحدات وإجراء دراسات استقصائية وتحليلات لاحتياجات منظمات الزبائن الخاصة بالتدريب (المنظمات العامة التي تحصل على التدريب من المؤسسة).

المناصب المهنية

منذ خريف عام ٢٠٠٦	عضو في لجنة الميزانية والمالية في المحكمة الجنائية الدولية.
نيسان/أبريل – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	عضو في فرقة عمل وزارة المالية المعنية بإصلاح الميزانية.
تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	عضو في فرقة عمل وزارة المالية المعنية بإصلاح إدارة العقارات التي تملكها الدولة.
٢٠٠٢ – ٢٠٠٤	عضو في الوفد الحكومي (ممثلاً لوزارة المالية) لمفاوضة أجور القطاع العام وظروف العمل مع نقابات العمال الوطنية.
٢٠٠١ – ٢٠٠٣	عضو في المجلس الاستشاري للمعهد الإستوني للإدارة العامة.